Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences Volume (7), Issue (4) May (2025)

ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/95
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها كلية الفارابي الجامعة

العقد الاجتماعي من هوبز الى راولز : تطور مفهوم الشرعية السياسية

م.م.احمد عبد المنعم ناجي
طالب دكتوراه في جامعة طهران فارابي
أ.م.د.علي مشهدي
استاذ مشارك، قانون عام والدولي ، جامعة قم الحكومية،قم ،ايران

The Social Contract from Hobbes to Rawls: The Evolution of the Concept of Political Legitimacy

Associate Professor, Public and International Law, Qom State University, Qom, Iran
Droitenviro@gmail.com
M.M. Ahmed Abdel Moneim Nagi
PhD student at Tehran Farabi University
ahmedalburaashid@gmail.com

ملخص بحث:

تناولت هذه الدراسة تطور نظرية العقد الاجتماعي من الفلسفة الكلاسيكية إلى الفكر السياسي الحديث، من خلال استعراض وتحليل أفكار توماس هوبز، جون لوك، جان جاك روسو، وجون راولز حول الشرعية السياسية ودور الدولة في تحقيق العدالة والاستقرار.استعرض البحث مفهوم العقد الاجتماعي عند هوبز، الذي رأى أن الحالة الطبيعية للإنسان تتسم بالفوضى والصراع، مما يستوجب سلطة مطلقة للحفاظ على الأمن. في المقابل، قدم لوك تصورًا أكثر ليبرالية، حيث أكد على أن العقد الاجتماعي يجب أن يحمي الحقوق الطبيعية للأفراد (الحياة، الحرية، الملكية)، وأتاح إمكانية الثورة ضد الحاكم في حال انتهك تلك الحقوق. أما روسو، فقد شدد على أن الشرعية تستند إلى الإرادة العامة، مؤكدًا ضرورة الديمقراطية المباشرة لتحقيق العدالة الاجتماعية. وفي الفكر الحديث، قام راولز بتطوير مفهوم العقد الاجتماعي ليصبح إطارًا لتحقيق العدالة كإنصاف، من خلال مبدأي الحرية والمساواة في الفرص كما ناقش البحث تأثير هذه النظريات على تشكيل الأنظمة السياسية الحديثة، حيث أثرت أفكار هوبز على الأنظمة السلطوية، بينما ساهمت فلسفة لوك في بناء الديمقراطيات الليبرالية، وألهمت أفكار روسو الحركات الثورية والجمهورية، في حين ساعدت نظرية راولز في تبني سياسات العدالة الاجتماعية. ، خلص البحث إلى أن نظرية العقد الاجتماعي لا تزال تحتفظ بأهميتها في الفكر السياسي الحديث، حيث تشكل أساسًا لمفاهيم حقوق الإنسان، الديمقراطية، وسيادة القانون، مع الحاجة إلى تطويرها لمواكبة تحديات العصر الحديث.

Abstract:

This study explores the evolution of the social contract theory from classical philosophy to modern political thought by analyzing the ideas of Thomas Hobbes, John Locke, Jean-Jacques Rousseau, and John Rawls regarding political legitimacy and the role of the state in ensuring justice and stability.The research examines Hobbes' concept of the social contract, which views the state of nature as chaotIc and violent, necessitating an absolute authority to maintain order. In contrast, Locke proposed a more liberal perspective, arguing that the social contract should protect natural rights (life, liberty, and property) and that people have the right to revolt agaInst a government that violates these rights. Rousseau emphasized that legitimacy comes from the general will, advocating for direct democracy as a means to achieve social justice. In modern thought, Rawls redefined the social contract as a framework for achieving justice as fairness, based on the principles of liberty and equal opportunities.The study also discusses the Impact of these theories on modern political systems. Hobbes' Ideas

influenced authoritarian regimes, while Locke's philosophy laid the foundation for liberal democracies. Rousseau’s concepts Inspired revolutionary and republican movements, whereas Rawls’ principles contributed to social justice policies in welfare states.The research concludes that the social contract theory remains highly relevant in contemporary political thought, forming the basis for human rights, democracy, and the rule of law, with the necessity of adapting it to meet the challenges of the modern world.

المقدمة

اولا : بيان المسألة

العقد الاجتماعي من هوبز إلى راولز: تطور مفهوم الشرعية السياسية

أولًا: بيان المسألة تُعد نظرية العقد الاجتماعي واحدة من أهم النظريات الفلسفية والسياسية التي ساهمت في بناء وتطوير مفهوم الشرعية السياسية. تسعى هذه النظرية إلى تفسير أسس قيام الدولة وشرعية السلطة من خلال عقد افتراضي بين الأفراد والحاكم أو الحكومة. وقد شهد هذا المفهوم تطورات كبيرة من توماس هوبز إلى جون راولز، مرورًا بجون لوك وجان جاك روسو، حيث قدم كل فيلسوف تصورًا خاصًا عن كيفية نشوء المجتمع السياسي، وأسس شرعية الحكم، وحقوق الأفراد وواجباتهم.**الإشكالية المركزية** في هذه الدراسة تتمثل في فهم كيف تطور مفهوم الشرعية السياسية عبر نظرية العقد الاجتماعي، وكيف انتقلت من رؤية هوبز الاستبدادية إلى رؤية راولز الليبرالية المعاصرة.تتفرع عن هذه الإشكالية عدة تساؤلات: كيف تصور هوبز ولوك وروسو العقد الاجتماعي؟ما هو دور هذا العقد في تأسيس الشرعية السياسية؟كيف تختلف رؤية راولز عن الفلاسفة الكلاسيكيين؟هل ما زالت نظرية العقد الاجتماعي صالحة لتفسير الشرعية السياسية في العصر الحديث؟

أهمية الموضوع

تبرز أهمية هذا البحث في كونه يعالج واحدة من أهم القضايا الفلسفية والسياسية التي لا تزال تُشكِّل أساسًا للنقاش حول شرعية السلطة والديمقراطية وحقوق الأفراد. فمن خلال تتبع تطور العقد الاجتماعي، يمكننا فهم كيف انتقلت الشرعية السياسية من شرعية القوة (هوبز) إلى شرعية الإرادة العامة (روسو) وصولًا إلى شرعية العدالة كإنصاف (راولز)سيتم في هذا البحث تحليل أفكار هؤلاء الفلاسفة ومقارنتها، مع التركيز على التحولات الجوهرية التي شهدها مفهوم الشرعية السياسية على ضوء التطورات التاريخية والفكرية.

ثانيا : منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على **المنهج الوصفي والتحليلي** لدراسة تطور مفهوم الشرعية السياسية في إطار نظرية العقد الاجتماعي، بدءًا من توماس هوبز وصولًا إلى جون راولز.

١. **المنهج الوصفي:**يتم استخدام المنهج الوصفي لتقديم عرض شامل للمفاهيم الأساسية لنظرية العقد الاجتماعي، كما طرحها الفلاسفة الرئيسيون، وذلك من خلال:وصف الخلفيات الفكرية والتاريخية التي أثرت على نظريات هوبز ولوك وروسو وراولز.توضيح مفهوم الشرعية السياسية كما طرحه كل فيلسوف ضمن نظريته في العقد الاجتماعي.

٢. **المنهج التحليلي:**يتم الاعتماد على التحليل النقدي لمقارنة وتقييم نظريات الفلاسفة المختلفة، وذلك من خلال:تحليل الاختلافات الجوهرية بين تصوراتهم حول طبيعة العقد الاجتماعي، وشرعية السلطة، وحقوق الأفراد.مناقشة مدى قابلية هذه النظريات للتطبيق في السياقات السياسية الحديثة.

إبراز نقاط القوة والضعف في كل نظرية، مع محاولة تحديد مدى تأثيرها على الفكر السياسي المعاصربهذه المنهجية، يسعى البحث إلى تقديم رؤية شاملة وتحليلية لتطور مفهوم الشرعية السياسية عبر تاريخ الفكر الفلسفي والسياسي.

المبحث الأول: تطور نظرية العقد الاجتماعي بين الفلاسفة الكلاسيكيين

شكّلت نظرية العقد الاجتماعي أحد أبرز الأسس الفلسفية التي قامت عليها مفاهيم الدولة والسلطة والشرعية السياسية في الفكر الغربي[١]. وقد برزت هذه النظرية في محاولة للإجابة على تساؤل محوري: كيف يمكن تبرير خضوع الأفراد لسلطة سياسية معينة، وما الذي يمنح هذه السلطة شرعيتها؟ شهدت نظرية العقد الاجتماعي تطورات كبيرة بين الفلاسفة الكلاسيكيين، بدءًا من توماس هوبز الذي طرح تصورًا استبداديًا للسلطة يقوم على الحاجة إلى الأمن والاستقرار، مرورًا بجون لوك الذي قدم تصورًا ليبراليًا قائمًا على الحقوق الطبيعية، وصولًا إلى جان جاك روسو الذي أعاد تعريف الشرعية السياسية من خلال مفهوم الإرادة العامة والديمقراطية المباشرة.[٢]يهدف هذا المبحث إلى دراسة هذه التصورات المختلفة وتحليل أوجه الاتفاق والاختلاف بينها، من خلال استعراض رؤية كل فيلسوف لطبيعة العقد الاجتماعي، وأسس شرعية الحكم، ودور الأفراد في النظام السياسي. كما سيسلط الضوء على مدى تأثير هذه الأفكار في تشكيل الأنظمة السياسية الحديثة.

المطلب الأول: العقد الاجتماعي عند توماس هوبز وجون لوك

يُعد كل من توماس هوبز وجون لوك من أبرز الفلاسفة الذين أسسوا لنظرية العقد الاجتماعي، لكنهما قدما رؤيتين متباينتين تمامًا حول طبيعة الدولة وشرعية السلطة. فبينما رأى هوبز أن الحالة الطبيعية للإنسان تتسم بالفوضى والصراع، مما يستلزم وجود سلطة مطلقة للحفاظ على الأمن، قدم لوك تصورًا مختلفًا يقوم على فكرة الحقوق الطبيعية للأفراد، معتبرًا أن السلطة يجب أن تكون محدودة وخاضعة لإرادة المحكومين.[٣]في هذا المطلب، سيتم استعراض تصورات كل من هوبز ولوك للعقد الاجتماعي، مع تحليل أوجه الاختلاف بينهما، خاصة فيما يتعلق بطبيعة السلطة السياسية، حقوق الأفراد، ودور الحكومة في تحقيق الشرعية السياسية.الفرع الاول: مفهوم الحالة الطبيعية عند هوبز ولوك و دوافع الأفراد للانتقال إلى المجتمع السياسي

أولًا: مفهوم الحالة الطبيعية عند هوبز ولوك تُعد الحالة الطبيعية مفهومًا أساسيًا في نظرية العقد الاجتماعي، حيث استخدمه كل من توماس هوبز وجون لوك لتفسير كيفية نشوء المجتمع السياسي وشرعية السلطة. غير أن تصورهما لهذه الحالة اختلف جذريًا، مما أدى إلى تباين رؤيتهما لدور الدولة ووظيفة السلطة السياسية.

الحالة الطبيعية عند توماس هوبزيرى هوبز أن الحالة الطبيعية هي حالة فوضوية يتسم فيها الإنسان بالأنانية المطلقة والصراع المستمر من أجل البقاء، مما يؤدي إلى حالة "حرب الكل ضد الكل(Bellum omnium contra omnes) "يعتقد أن الإنسان مدفوع بغرائزه الأساسية، مثل حب البقاء والخوف من الموت العنيف، مما يجعله على استعداد لاستخدام القوة ضد الآخرين لحماية مصالحه.[٤]في غياب سلطة مركزية قوية، لا توجد قوانين أو عدالة أو ملكية خاصة، لأن كل فرد لديه الحرية المطلقة في فعل ما يراه ضروريًا للبقاء.يلخص هوبز هذه الحالة في مقولته الشهيرة بأن "حياة الإنسان في الحالة الطبيعية بائسة، منعزلة، فقيرة، وحشية، وقصيرة[5]."**الحالة الطبيعية عند جون لوك** على عكس هوبز، يرى لوك أن الحالة الطبيعية ليست حالة فوضوية بالكامل، بل هي حالة من الحرية والمساواة، حيث يعيش الأفراد وفق "قانون الطبيعة "الذي يقوم على العقل والأخلاق[٦]. يعتقد أن البشر لديهم حقوق طبيعية، مثل الحياة والحرية والملكية، والتي لا يجوز لأحد التعدي عليها.في هذه الحالة، يتمتع الأفراد بالاستقلالية ولكنهم يواجهون تحديات في حماية حقوقهم بسبب غياب سلطة تنفيذية تقوم بتطبيق القانون.يرى لوك أن الأفراد قادرون على التعايش السلمي إلى حد ما، لكن الحاجة إلى حماية الحقوق وتنظيم العلاقات تدفعهم إلى إنشاء مجتمع سياسي.

ثانيًا: دوافع الأفراد للانتقال إلى المجتمع السياسي

رغم الاختلاف بين هوبز ولوك في تصورهما للحالة الطبيعية، إلا أنهما يتفقان على أن الأفراد اضطروا إلى الانتقال إلى المجتمع السياسي لعدة دوافع، لكنها تختلف من حيث طبيعتها في كل نظرية.**عند توماس هوبز** الدافع الأساسي هو الخوف من الموت العنيف والفوضى المستمرة.غياب الأمن جعل الأفراد يدركون ضرورة التنازل عن حريتهم المطلقة لصالح سلطة مطلقة (السيادة) تحكمهم بقبضة قوية.يرى أن العقد الاجتماعي يتمثل في اتفاق الأفراد على تسليم جميع سلطاتهم إلى حاكم مطلق (ملك أو حكومة مركزية) لضمان الأمن والاستقرار.بمجرد أن يتنازل الأفراد عن حقوقهم للحاكم، لا يحق لهم الثورة عليه، لأن وجود سلطة مستبدة أفضل من الفوضى.[٧] **عند جون لوك** الدافع الأساسي هو حماية الحقوق الطبيعية للأفراد (الحياة، الحرية، والملكية).في الحالة الطبيعية، لم يكن هناك سلطة تنفيذية لحماية الحقوق أو فرض العقوبات، مما أدى إلى عدم الاستقرار.[٨] الأفراد وافقوا على إنشاء حكومة عبر عقد اجتماعي، بشرط أن تكون هذه الحكومة مقيدة بالدستور وتخدم مصلحة المواطنين.يختلف لوك عن هوبز في أن الحكومة، وفقًا للعقد الاجتماعي، ليست مطلقة، ويحق للأفراد الإطاحة بها إذا انتهكت حقوقهم أو أصبحت استبدادية[٩].**رأي الباحث** يبرز الفرق الجوهري بين هوبز ولوك في نظرتهما للحالة الطبيعية، حيث يرى هوبز أنها فوضى مطلقة تستوجب سلطة استبدادية، بينما يراها لوك حالة من الحرية المنظمة التي تحتاج إلى حكومة مقيدة لحماية الحقوق. كما أن دوافع الانتقال إلى المجتمع السياسي تختلف، حيث يسعى هوبز إلى الأمن والاستقرار بأي ثمن، بينما يسعى لوك إلى ضمان الحقوق والحريات مع إمكانية محاسبة السلطة الحاكمة.**الفرع الثاني: تصور كل من هوبز ولوك للعقد الاجتماعي وطبيعة السلطة الناتجة عنه أولًا: تصور هوبز ولوك للعقد الاجتماعي** يُعد العقد الاجتماعي نقطة محورية في فلسفة كل من توماس هوبز وجون لوك، حيث يفسر كل منهما الطريقة التي ينتقل بها الأفراد من الحالة الطبيعية إلى المجتمع السياسي، غير أن تصوراتهما للعقد وطبيعة السلطة الناتجة عنه تختلف بشكل كبير.**العقد الاجتماعي عند توماس هوبز** يرى هوبز أن العقد الاجتماعي هو اتفاق بين الأفراد يتنازلون بموجبه عن جميع حقوقهم الطبيعية لصالح سلطة مطلقة (الحاكم أو الدولة) لضمان الأمن والاستقرار.لا يكون العقد بين الحاكم والمحكومين، بل هو اتفاق بين الأفراد أنفسهم للتخلي عن سلطاتهم الفردية وتسليمها إلى سلطة مركزية قوية، تكون مهمتها فرض النظام ومنع الفوضى.بمجرد أن يتنازل الأفراد عن حقوقهم، يصبحون ملزمين بطاعة الحاكم طاعة مطلقة، لأن أي مقاومة للسلطة تعيد المجتمع إلى حالة

الفوضى والصراع.الحاكم ليس ملزمًا بتقديم حساب للمحكومين، ولا يحق لهم الثورة عليه، لأن البديل عن وجود سلطة قوية هو الفوضى وحرب الجميع ضد الجميع.**العقد الاجتماعي عند جون لوك** يختلف لوك جذريًا عن هوبز في تصوره للعقد الاجتماعي، حيث يرى أنه اتفاق بين الأفراد وبين الحكومة، وليس فقط بينهم كما في نظرية هوبز.الهدف الأساسي من العقد هو حماية الحقوق الطبيعية للأفراد (الحياة، الحرية، الملكية)، وليس مجرد فرض النظام والأمن.الحكومة التي تنشأ بموجب هذا العقد تكون سلطة محدودة ومقيدة بالقوانين، وهي مسؤولة أمام المواطنين.يمكن للأفراد سحب الشرعية من الحكومة إذا انتهكت حقوقهم أو أصبحت استبدادية، فلهم حق الثورة واستبدالها بحكومة جديدة تحترم العقد الاجتماعي.

ثانيًا: الفرق بين الحكم الاستبدادي عند هوبز والحكم القائم على الحقوق عند لوك يتجلى الاختلاف العميق بين هوبز ولوك في طبيعة السلطة الناتجة عن العقد الاجتماعي، حيث ينظر هوبز إلى السلطة باعتبارها مطلقة، بينما يراها لوك على أنها مشروطة وخاضعة للمحاسبة.**رأي الباحث** يظهر بوضوح أن هوبز يدافع عن حكومة قوية ومركزية تكون سلطتها مطلقة، لضمان الأمن ومنع الفوضى، بينما يؤمن لوك بحكومة مقيدة بالقانون تعمل على حماية الحقوق الطبيعية للأفراد، مع إمكانية تغييرها إذا أصبحت استبدادية. يعكس هذا التباين اختلاف الفلسفة السياسية لكل منهما، حيث يميل هوبز إلى تبرير الأنظمة الاستبدادية، بينما يمهد لوك الطريق للفكر الليبرالي والديمقراطية الدستورية.

المطلب الثاني: العقد الاجتماعي عند جان جاك روسو وتأثيره على الشرعية السياسية

يُعد **جان جاك روسو** (١٧١٢–١٧٧٨) أحد أبرز الفلاسفة السياسيين الذين أحدثوا تحولًا كبيرًا في مفهوم **العقد الاجتماعي**، حيث قدّم رؤية جديدة للشرعية السياسية تقوم على **الإرادة العامة** باعتبارها المصدر الأساسي للسلطة، وليس الحاكم أو طبقة معينة من المجتمع. في كتابه *العقد الاجتماعي* (١٧٦٢)، رفض روسو فكرة الحكم المطلق أو التفويض الإلهي للملوك، وأكد أن **السيادة الحقيقية يجب أن تكون للشعب، وأن القوانين والتشريعات يجب أن تعبر عن الإرادة العامة وليس عن المصالح الفردية أو الفئوية**[10].ساهمت أفكار روسو في تشكيل العديد من الحركات الثورية، وعلى رأسها **الثورة الفرنسية**، حيث أثرت فلسفته في تطوير أنظمة سياسية قائمة على **المشاركة الشعبية والديمقراطية المباشرة.** في هذا المطلب، سيتم تناول **مدلول الإرادة العامة كأساس للشرعية السياسية**، ثم تحليل **دور العقد الاجتماعي في تحقيق الديمقراطية المباشرة**، لفهم كيف ساهمت أفكار روسو في تشكيل الفكر السياسي الحديث ومفاهيم الحكم الديمقراطي.[11]

الفرع الأول: مدلول الإرادة العامة كأساس للشرعية عند جان جاك روسو

أولًا: مفهوم الإرادة العامة عند روسو تُعد **الإرادة العامة** (La Volonté Générale)من المفاهيم الأساسية التي قدمها جان جاك روسو في كتابه *العقد الاجتماعي* (١٧٦٢)، حيث اعتبرها الأساس الشرعي للحكم والسيادة. وهي تعبر عن الإرادة المشتركة للمجتمع ككل، والتي تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة، وليس مجرد مجموع الإرادات الفردية.**الإرادة العامة مقابل الإرادة الخاصة:** يفرق روسو بين الإرادة العامة، التي تعبر عن الصالح العام، والإرادات الخاصة، التي تعكس المصالح الفردية أو الفئوية. فالإرادة العامة ليست مجرد حاصل جمع الإرادات الفردية، بل هي إرادة تهدف إلى تحقيق الخير المشترك.**طبيعة الإرادة العامة:**

يرى روسو أن الإرادة العامة لا تخطئ، لأنها تعبر عن المصلحة العامة، لكنها قد تتأثر أحيانًا بالمصالح الخاصة إذا لم يكن المواطنون على درجة كافية من الوعي والمشاركة الفاعلة في الحياة السياسية.**تحقيق الإرادة العامة:**

يتحقق مفهوم الإرادة العامة في ظل نظام ديمقراطي مباشر، حيث يشارك جميع المواطنين في صنع القرار، مما يضمن أن القوانين والتشريعات تعكس مصلحة الجميع وليس مصلحة فئة محددة.

ثانيًا: الإرادة العامة كأساس للشرعية السياسية

اعتبر روسو أن **شرعية السلطة السياسية تنبع من تحقيق الإرادة العامة**، مما يعني أن الحكم الشرعي هو الحكم الذي يستند إلى إرادة الشعب، وليس إلى سلطة فرد أو مجموعة نخبوية[12].**العقد الاجتماعي كمصدر للشرعية:**

يعتقد روسو أن الأفراد في الحالة الطبيعية يتمتعون بالحرية الكاملة، ولكنهم يواجهون مخاطر تهدد أمنهم واستقرارهم. لذلك، يوافقون على الدخول في عقد اجتماعي، حيث يتنازلون عن بعض حرياتهم لصالح المجتمع، لكنهم يحتفظون بحقهم في المشاركة في صنع القوانين التي تحكمهم[13].

السيادة الشعبية: يرى روسو أن السيادة يجب أن تكون بيد الشعب وحده، ولا يمكن نقلها إلى حاكم أو هيئة تمثيلية، مما يجعل الديمقراطية المباشرة هي الشكل الأمثل للحكم. **القوانين والتشريعات:**

يجب أن تصدر القوانين بناءً على الإرادة العامة، ولا تكون وسيلة لتحقيق مصالح خاصة. كما يجب أن يكون جميع المواطنين متساوين أمام القانون، باعتبارهم مشاركين في صنعه.**رفض الاستبداد والملكية المطلقة:**

ينتقد روسو الأنظمة الاستبدادية التي تستند إلى سلطة الملك أو النخبة الحاكمة، ويرى أن أي نظام لا يستند إلى الإرادة العامة هو نظام غير شرعي.**رأي الباحث** يؤكد روسو أن الشرعية السياسية لا تستند إلى القوة أو الوراثة، بل إلى الإرادة العامة التي تمثل مصلحة المجتمع ككل. ومن خلال العقد الاجتماعي، يشارك الأفراد في صنع القوانين التي تحكمهم، مما يضمن حكمًا قائمًا على العدالة والمساواة. ولهذا، يُنظر إلى أفكار روسو على أنها أساس للديمقراطية الحديثة، رغم الصعوبات في تطبيقها عمليًا بسبب تعقيدات المجتمعات الحديثة.

الفرع الثاني: دور العقد الاجتماعي في تحقيق الديمقراطية المباشرة

أولًا: مفهوم الديمقراطية المباشرة عند روسو يرى جان جاك روسو أن **الديمقراطية المباشرة** هي الشكل الوحيد للحكم الذي ينسجم مع مبادئ العقد الاجتماعي، حيث يكون الشعب هو المصدر الوحيد للسلطة، ويشارك جميع المواطنين في سن القوانين واتخاذ القرارات السياسية دون وسطاء. ويعتقد روسو أن الديمقراطية التمثيلية (حيث يُنتخب ممثلون للحكم نيابة عن الشعب) قد تفسد الإرادة العامة، لأنها تفتح المجال أمام المصالح الخاصة والتلاعب السياسي[١٤].**الديمقراطية المباشرة مقابل الديمقراطية التمثيلية** :في الديمقراطية المباشرة، يشارك جميع المواطنين في عملية التشريع واتخاذ القرارات، مما يعزز الإرادة العامة.[١٥]في الديمقراطية التمثيلية، تُمنح السلطة إلى ممثلين عن الشعب، مما قد يؤدي إلى انحراف السلطة عن المصلحة العامة لصالح فئات معينة.

ثانيًا: دور العقد الاجتماعي في تحقيق الديمقراطية المباشرة

يرى روسو أن **العقد الاجتماعي هو الأساس الذي تقوم عليه الديمقراطية المباشرة،** وذلك من خلال عدة آليات رئيسية:**إشراك جميع المواطنين في سن القوانين** وفقًا للعقد الاجتماعي، يتخلى الأفراد عن جزء من حرياتهم لصالح المجتمع، لكنهم يحتفظون بحقهم في المشاركة في وضع القوانين التي تحكمهم.هذا يعني أن الشعب لا يُحكم إلا بالقوانين التي يسنها بنفسه، مما يضمن تحقيق الإرادة العامة والشرعية السياسية.**رفض الاستبداد والهيمنة السياسية** العقد الاجتماعي عند روسو يمنع ظهور الأنظمة الاستبدادية، حيث لا يُسمح لأي فرد أو مجموعة بالتحكم في السلطة دون موافقة الشعب.يرى روسو أن الحكم الملكي المطلق، أو حتى الديمقراطية التمثيلية، يمكن أن تؤدي إلى انحراف الإرادة العامة لصالح النخب السياسية، وهو ما يتعارض مع مبدأ المساواة السياسية.**تعزيز المشاركة السياسية الفعالة** يشجع العقد الاجتماعي المواطنين على الانخراط في الحياة العامة واتخاذ قرارات سياسية جماعية، مما يعزز الشعور بالمسؤولية المدنية والانتماء للمجتمع.[١٦] يؤكد روسو أن الديمقراطية المباشرة لا تكون فعالة إلا عندما يكون المواطنون متعلمين وواعين بالمصلحة العامة، لذا فإن التربية السياسية أمر ضروري للحفاظ على الديمقراطية.[١٧]
تحقيق المصلحة العامة من خلال الإرادة العامة العقد الاجتماعي يضمن أن القوانين لا تُصاغ بناءً على مصالح فردية أو حزبية، بل وفقًا لمصلحة المجتمع ككل.هذا يحقق العدالة والمساواة، حيث يكون الجميع خاضعين لنفس القوانين التي شاركوا في وضعها.

ثالثًا: التحديات العملية للديمقراطية المباشرة

رغم أن روسو يدافع عن الديمقراطية المباشرة باعتبارها النظام الأمثل، إلا أن تطبيقها يواجه عدة تحديات، خاصة في المجتمعات الحديثة:من الصعب تحقيق مشاركة جميع المواطنين في صنع القرارات في الدول الكبيرة والمعقدة قد تؤدي الديمقراطية المباشرة إلى بطء عملية صنع القرار بسبب الحاجة إلى مناقشات طويلة واتفاق جماعي[١٨].تحتاج الديمقراطية المباشرة إلى درجة عالية من الوعي السياسي، مما قد يكون صعبًا في بعض المجتمعات.**رأي الباحث** يعتبر العقد الاجتماعي عند روسو الأساس الفلسفي للديمقراطية المباشرة، حيث يضمن مشاركة المواطنين في صنع القوانين والحكم بأنفسهم وفقًا للإرادة العامة. ورغم أن تطبيق الديمقراطية المباشرة يواجه تحديات في العصر الحديث، إلا أن أفكار روسو ظلت مصدر إلهام للعديد من النظم الديمقراطية التي تسعى إلى تعزيز مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار وتقليل تأثير النخب السياسية

المبحث الثاني: تطور العقد الاجتماعي في الفكر السياسي الحديث – جون راولز نموذجًا

مع تطور الفكر السياسي الحديث، شهدت نظرية العقد الاجتماعي تحولات كبيرة، حيث لم تعد تقتصر على البحث في شرعية السلطة فحسب، بل امتدت إلى قضايا العدالة والتوزيع العادل للحقوق والفرص داخل المجتمع. وفي هذا السياق، برز الفيلسوف الأمريكي **جون راولز** باعتباره أحد أبرز المفكرين الذين أعادوا إحياء نظرية العقد الاجتماعي في القرن العشرين، من خلال كتابه "**نظرية العدالة***A Theory of Justice*) ") الصادر عام ١٩٧١.[19]على عكس الفلاسفة الكلاسيكيين مثل **هوبز ولوك وروسو**، الذين ركزوا على شرعية الدولة ونشأة المجتمع السياسي، طرح راولز تصورًا جديدًا للعقد الاجتماعي قائمًا على **العدالة كإنصاف**، حيث يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال مبدأين أساسيين: **مبدأ الحرية ومبدأ الفرق**، اللذين يضمنان توزيعًا عادلًا للحقوق والموارد، مع إعطاء الأولوية للأقل حظًا في المجتمع.[20]يهدف هذا المبحث إلى دراسة رؤية

راولز للعقد الاجتماعي، ومدى تطورها مقارنةً بالتصورات الكلاسيكية، بالإضافة إلى إجراء **مقارنة تحليلية بين الفلاسفة الأربعة** (هوبز، لوك، روسو، وراولز) لتوضيح أوجه الاتفاق والاختلاف بينهم، وتأثير نظرياتهم على الفكر السياسي الحديث.

المطلب الأول: العقد الاجتماعي عند جون راولز العدالة كإنصاف

قدم الفيلسوف الأمريكي **جون راولز** (١٩٢١-٢٠٠٢) تصورًا جديدًا للعقد الاجتماعي، أعاد من خلاله صياغة مفهوم العدالة السياسية والاجتماعية في المجتمعات الحديثة. في كتابه *"نظرية العدالةA Theory of Justice"*) الصادر عام ١٩٧١، طرح راولز مفهوم "**العدالة كإنصاف** "*Justice as Fairness*))، حيث اعتبر أن **الشرعية السياسية لا تقوم فقط على رضا الأفراد أو العقد بين الحاكم والمحكوم، بل على تحقيق مبادئ العدالة والمساواة في الفرص داخل المجتمع**[٢١].سعى راولز إلى تجاوز النظريات الكلاسيكية للعقد الاجتماعي (هوبز، لوك، روسو)، وذلك من خلال تقديم رؤية أكثر حداثة تقوم على **مبدأين أساسيين للعدالة:مبدأ الحرية:** يضمن الحقوق الأساسية لجميع الأفراد مثل حرية التعبير، والمشاركة السياسية، والمساواة أمام القانون.[٢٢]**مبدأ الفرق:** يسمح بوجود تفاوت اقتصادي واجتماعي، ولكن بشرط أن يكون لصالح الفئات الأقل حظًا في المجتمع.يهدف هذا المطلب إلى تحليل نظرية راولز من خلال **دراسة السياق الفلسفي الذي نشأت فيه، والأهداف التي سعى لتحقيقها، إضافة إلى تحليل مبدأي العدالة وتأثيرهما على مفهوم الشرعية السياسية الحديثة**، وذلك لفهم مدى إسهام نظرية راولز في تطوير الفكر السياسي والديمقراطي في القرن العشرين.

الفرع الأول: السياق الفلسفي لنظرية راولز وأهدافها

أولًا: السياق الفلسفي لنظرية راولز

تبلورت أفكار جون راولز حول **العقد الاجتماعي والعدالة كإنصاف** في سياق فلسفي وسياسي متميز، حيث سعى إلى إعادة تفسير مفهوم العدالة من منظور حديث، يتجاوز التصورات الكلاسيكية التي قدمها هوبز ولوك وروسو. نشأت نظريته في ظل تأثير عدة عوامل فلسفية وسياسية[٢٣]:

رد فعل على الفلسفات النفعية كانت الفلسفة النفعية (،(Utilitarianismالتي صاغها **جيريمي بنتام وجون ستيوارت ميل**، تهيمن على الفكر السياسي الغربي، حيث كانت تقيس العدالة بناءً على تحقيق أكبر قدر من السعادة لأكبر عدد من الناس.رأى راولز أن هذا النهج يمكن أن يبرر الظلم الاجتماعي إذا أدى إلى منفعة الأغلبية، مما دفعه إلى البحث عن نظرية للعدالة تضمن حقوق الأفراد الأقل حظًا.**التأثر بالعقد الاجتماعي الكلاسيكي** استلهم راولز أفكاره من العقد الاجتماعي عند **روسو ولوك**، لكنه طوره ليكون أكثر انسجامًا مع القيم الديمقراطية الحديثة.رفض تصور **هوبز** للسلطة المطلقة، وركز على مفهوم **المساواة والعدالة الاجتماعية** كأساس للشرعية السياسية.**التطورات السياسية والاجتماعية في القرن العشرين** شهد القرن العشرين حركات حقوقية ونضالات من أجل المساواة، مثل **حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة**، مما عزز الحاجة إلى نظريات جديدة تركز على العدالة الاجتماعية.[24] تأثر راولز بالنقاشات حول **حقوق الإنسان، الديمقراطية الليبرالية، والتفاوت الاقتصادي**، مما جعله يقدم نموذجًا للعدالة يراعي حقوق الأفراد والمساواة في الفرص.

ثانيًا: أهداف نظرية راولز

قدم راولز نظريته في "**العدالة كإنصاف***Justice as Fairness*) ") بهدف تحقيق عدة أهداف رئيسية، من أبرزها:**تأسيس مبادئ عادلة لتوزيع الحقوق والموارد** تسعى النظرية إلى وضع **إطار نظري** يحدد كيف يمكن للمجتمعات الديمقراطية أن تحقق توزيعًا عادلًا للحقوق والواجبات، بحيث لا تقتصر العدالة على مجرد تحقيق المنفعة الجماعية، بل تضمن أيضًا حقوق الأفراد الأقل حظًا.[٢٥] **ضمان المساواة في الفرص والحرية السياسية** يرى راولز أن العدالة لا تتحقق بمجرد وجود قوانين محايدة، بل تتطلب **ضمان فرص متكافئة لجميع المواطنين**، بحيث لا تؤدي الفوارق الاقتصادية والاجتماعية إلى تهميش بعض الفئات.يؤكد على ضرورة احترام **الحريات الأساسية** مثل حرية التعبير، وحق المشاركة السياسية، وحق الملكية، باعتبارها أساسًا للعدالة[٢٦].**تقديم بديل للنفعية والتفاوت الاقتصادي** أحد أهداف راولز كان **تجاوز الفلسفة النفعية**، حيث رأى أن الأنظمة القائمة على تحقيق أكبر منفعة ممكنة قد تؤدي إلى ظلم بعض الأفراد أو الطبقات الاجتماعية.طرح مبدأ **الفرق ((Difference Principleالذي يسمح بوجود تفاوت اقتصادي، ولكن بشرط أن يكون لصالح الفئات الأقل حظًا في المجتمع.**توفير معيار أخلاقي لاتخاذ القرارات السياسية** اقترح راولز "**الوضع الأصلي(Original Position)** "، وهو تجربة فكرية تهدف إلى تحديد قواعد العدالة من خلال وضع الأفراد في موقف افتراضي يتساوى فيه الجميع، دون معرفة مكانتهم الاجتماعية أو الاقتصادية، لضمان اختيار مبادئ عادلة ومحايدة.**رأي الباحث** جاءت نظرية راولز في **سياق فلسفي معقد**، حيث كانت رد فعل على الفلسفات النفعية والتفاوت الاجتماعي، وسعت إلى إعادة إحياء مفهوم **العقد الاجتماعي** بطريقة تتماشى مع القيم الديمقراطية الحديثة. تهدف نظريته إلى ضمان **المساواة في الحقوق والفرص، حماية الحريات الأساسية، والتوزيع العادل للثروة**، مما

جعلها واحدة من أهم النظريات الفلسفية في العدالة السياسية في القرن العشرين.الفرع الثاني: مبدأي العدالة عند راولز (الحرية والفرق) وتأثير نظرية راولز على مفهوم الشرعية السياسية الحديثة.

أولًا: مبدأي العدالة عند راولز (الحرية والفرق) استند جون راولز في نظريته *"العدالة كإنصاف Justice as Fairness)"*) إلى **مبدأين أساسيين للعدالة**، واللذان يشكلان جوهر العقد الاجتماعي الحديث كما تصوره:**مبدأ الحرية (Principle of Equal Basic Liberties)**يضمن هذا المبدأ **الحريات الأساسية** لجميع الأفراد، بحيث يتمتع كل شخص بنفس الحقوق السياسية والمدنية دون تمييز.[٢٧]تشمل هذه الحريات **حرية التعبير، حرية الاعتقاد، حق التصويت، المساواة أمام القانون، حق التملك، والحق في محاكمة عادلة**.يرى راولز أن هذه الحقوق **مطلقة وغير قابلة للتفاوض**، أي أنها لا يمكن التضحية بها حتى لو كان ذلك لمصلحة الأغلبية، مما يعارض الفلسفة النفعية.**مبدأ الفرق (Difference Principle)** يقر راولز بأن **التفاوت الاجتماعي والاقتصادي أمر لا مفر منه**، لكنه يضع شرطًا لقبوله: يجب أن يكون أي تفاوت اقتصادي أو اجتماعي **لصالح الفئات الأقل حظًا** في المجتمع.يجب أن يتم توزيع الفرص بشكل عادل، بحيث تكون **لكل فرد نفس الفرص في الوصول إلى المناصب العليا بغض النظر عن خلفيته الاجتماعية أو الاقتصادية**.يهدف هذا المبدأ إلى تحقيق **تكافؤ الفرص**، حيث لا يعتمد النجاح على الطبقة الاجتماعية أو الظروف الموروثة، بل على الكفاءة والقدرات الفردية.

ثانيًا: تأثير نظرية راولز على مفهوم الشرعية السياسية الحديثة

ساهمت نظرية راولز في **إعادة تعريف الشرعية السياسية** من خلال التركيز على العدالة الاجتماعية، حيث أصبح الحكم الشرعي لا يعتمد فقط على موافقة المحكومين، بل أيضًا على مدى تحقيقه لمبادئ العدالة[٢٨]. ومن أبرز تأثيرات نظرية راولز على الشرعية السياسية الحديثة:**إعادة توجيه النقاش حول الديمقراطية وحقوق الإنسان** أكدت نظرية راولز على أن **الديمقراطية الحقيقية ليست فقط في الانتخابات والتمثيل السياسي، بل في ضمان المساواة في الفرص والحقوق**[٢٩].أثر هذا الطرح على تطوير **مفاهيم العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان** في الأنظمة الديمقراطية الحديثة، حيث أصبحت حماية الحقوق الأساسية **شرطًا أساسيًا لشرعية أي نظام سياسي. توسيع دور الدولة في تحقيق العدالة** بينما دافع الليبراليون الكلاسيكيون (مثل لوك وروسو) عن **دولة الحد الأدنى** التي لا تتدخل في الاقتصاد، رأى راولز أن الدولة **يجب أن تلعب دورًا نشطًا في تقليل الفجوات الاقتصادية والاجتماعية**.بناءً على ذلك، أصبحت **السياسات العامة المتعلقة بالضرائب، الصحة، والتعليم** ضرورية لضمان تحقيق العدالة كإنصاف، مما أثر على العديد من الأنظمة الديمقراطية في الغرب.**التأثير على الفكر السياسي والاقتصادي** استخدمت العديد من الأنظمة الديمقراطية الحديثة **مبادئ راولز كأساس للسياسات الاقتصادية والاجتماعية**، وخاصة في دول الرفاه مثل السويد وكندا وألمانيا.عززت النظرية دور **الحكومات في وضع سياسات اجتماعية عادلة**، تضمن توزيعًا متوازنًا للثروة وتكافؤ الفرص للجميع. **العدالة كشرط أساسي لشرعية القوانين** يرى راولز أن **أي قانون لا يحقق العدالة الاجتماعية أو يضر بالفئات الأقل حظًا هو قانون غير شرعي**، حتى لو تم التصويت عليه ديمقراطيًا. أدى هذا الطرح إلى **مراجعة العديد من القوانين والسياسات** في الدول الديمقراطية لضمان توافقها مع مبادئ العدالة والمساواة.**رأي الباحث** أحدثت نظرية راولز ثورة في الفكر السياسي الحديث، حيث وسعت مفهوم **الشرعية السياسية** ليشمل **تحقيق العدالة الاجتماعية وضمان الحريات الأساسية**. فمبدأي الحرية والفرق لا يقتصران على تنظيم العلاقة بين الأفراد والدولة، بل يضعان **أساسًا أخلاقيًا وسياسيًا لأي نظام يسعى لتحقيق الشرعية الديمقراطية**. وقد أدى تأثير هذه النظرية إلى تطورات كبيرة في **الفكر الديمقراطي، السياسات الاجتماعية، والقوانين المتعلقة بحقوق الإنسان والمساواة.**

المطلب الثاني: مقارنة تحليلية لنظرية العقد الاجتماعي بين الفلاسفة الأربعة

مثّلت نظرية العقد الاجتماعي إحدى أهم الركائز الفلسفية التي قامت عليها المفاهيم الحديثة للدولة والشرعية السياسية. وقد طُوِّرت هذه النظرية عبر مراحل مختلفة، حيث قدّم كل من **توماس هوبز، جون لوك، جان جاك روسو، وجون راولز** تصورات متباينة حول طبيعة العقد الاجتماعي، وأسس الشرعية السياسية، ودور الدولة في تحقيق العدالة والاستقرار[٣٠].يهدف هذا المطلب إلى **إجراء مقارنة تحليلية** بين هؤلاء الفلاسفة الأربعة، من خلال التركيز على **الفروقات الجوهرية** في تصوراتهم حول العقد الاجتماعي، والانتقال من الحالة الطبيعية إلى المجتمع المنظم. كما سيتم تحليل **مدى تأثير كل نظرية على تشكيل الأنظمة السياسية الحديثة**، وخاصة فيما يتعلق بمفاهيم **الحرية، الحقوق، الديمقراطية، والعدالة الاجتماعية**، لنفهم كيف أسهم كل فيلسوف في تطور الفكر السياسي الحديث.**الفرع الأول: الفروقات الجوهرية بين تصورات هوبز، لوك، روسو، وراولز** تتباين تصورات **هوبز، لوك، روسو، وراولز** حول العقد الاجتماعي بشكل جوهري، سواء في طبيعة الحالة الطبيعية التي سبقت نشوء المجتمع، أو في دور الدولة، أو في مفهوم الشرعية والعدالة[٣١]. وفيما يلي مقارنة تحليلية لهذه الفروقات وفق أهم المحاور الأساسية:

١. طبيعة الحالة الطبيعية قبل نشوء العقد الاجتماعي

٢. دوافع الانتقال إلى المجتمع السياسي

٣. طبيعة العقد الاجتماعي ومصدر الشرعية

٤. طبيعة السلطة ودور الدولة

٥. الموقف من الحريات والحقوق الفردية

٦. إمكانية الثورة على الحاكم

رأي الباحث يمكن تلخيص الفروقات الجوهرية بين الفلاسفة الأربعة على النحو التالي:**هوبز** يؤيد **السلطة المطلقة** لضمان الأمن والاستقرار.**لوك** يدعم **الحكومة الليبرالية المقيدة بالدستور** لحماية الحقوق الطبيعية.**روسو** ينادي بـ **الديمقراطية المباشرة** كوسيلة لضمان الإرادة العامة.**راولز** يركز على **العدالة الاجتماعية والمساواة في الفرص** كأساس للشرعية السياسية.هذه الاختلافات تعكس التحولات التي شهدها الفكر السياسي عبر العصور، حيث انتقل التركيز من **الأمن والاستقرار (هوبز) إلى الحقوق الطبيعية (لوك)، ثم إلى الإرادة العامة والمساواة (روسو)، وأخيرًا إلى العدالة الاجتماعية وضمان تكافؤ الفرص (راولز)**، مما أسهم في تطور الأنظمة السياسية الحديثة بطرق مختلفة.[٣٢]

الفرع الثاني: مدى تأثير كل نظرية على تشكيل الأنظمة السياسية الحديثة شهدت الأنظمة السياسية الحديثة تطورات كبيرة تأثرت بالنظريات الفلسفية المختلفة، ومن بينها نظريات العقد الاجتماعي التي طرحها **هوبز، لوك، روسو، وراولز.** [٣٣]وقد ساهمت هذه النظريات في تشكيل مبادئ الحكم، وحقوق الأفراد، ومفاهيم الدولة والشرعية السياسية، حيث يمكن رصد تأثير كل فيلسوف على الأنظمة الحديثة من خلال النقاط التالية:

١. تأثير نظرية هوبز على الأنظمة السلطوية والدولة القوية شكلت أفكار **توماس هوبز** الأساس النظري للأنظمة السلطوية التي تركز على **القوة المركزية والاستقرار** كأولوية قصوى.العديد من **الأنظمة الديكتاتورية** استخدمت فلسفة هوبز لتبرير سلطتها المطلقة، حيث يُنظر إلى الدولة ككيان يجب أن يتمتع بسلطة غير قابلة للنقاش للحفاظ على الأمن.يمكن رؤية تأثير هوبز في **الأنظمة السياسية التي تعطي الأولوية للأمن القومي على حساب الحريات الفردية**، مثل بعض الأنظمة العسكرية أو الدول التي تمنح سلطات واسعة لرئيس الدولة أو الحزب الحاكم.في الأنظمة الحديثة، يظهر تأثير هوبز في السياسات التي تدعو إلى **توسيع صلاحيات الدولة في حالات الطوارئ والأزمات**، حيث يتم التضحية ببعض الحريات مقابل الاستقرار.[٣٤]

٢. تأثير نظرية لوك على الديمقراطية الليبرالية وحقوق الإنسان يعتبر **جون لوك** الأب الروحي للديمقراطية الليبرالية، حيث أثرت أفكاره بشكل مباشر على دساتير وأنظمة الحكم الحديثة، وخاصة في الدول الغربية مثل **الولايات المتحدة وبريطانيا**.كانت نظريته حول **الحقوق الطبيعية (الحياة، الحرية، الملكية)** حجر الأساس في إعلان الاستقلال الأمريكي (١٧٧٦) والدستور الأمريكي، كما تأثرت بها الثورة الفرنسية (١٧٨٩). مبدأ **فصل السلطات** الذي طرحه لوك ساهم في تشكيل **الأنظمة الديمقراطية الحديثة** التي تعتمد على فصل السلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية، القضائية) لضمان عدم استبداد الحاكم.يمكن رؤية تأثير لوك في تبني الدول الحديثة مبدأ **حكم القانون والديمقراطية الدستورية**، حيث لا يمكن لأي حكومة أن تنتهك الحقوق الأساسية للمواطنين.

٣. تأثير نظرية روسو على الديمقراطية المباشرة والأنظمة الجمهورية كان **جان جاك روسو** من أبرز المنظرين للديمقراطية المباشرة، حيث ألهمت أفكاره الحركات الثورية مثل **الثورة الفرنسية** التي سعت إلى إقامة نظام يستند إلى **الإرادة العامة** وليس إلى الحكم الملكي الوراثي.[٣٥]في الأنظمة الحديثة، يمكن رؤية تأثير روسو في الدول التي تعتمد على **الاستفتاءات المباشرة والمشاركة الشعبية في صنع القرار**، مثل سويسرا التي تطبق الديمقراطية المباشرة في العديد من القضايا الوطنية والمحلية.كما ساهمت فلسفته في صياغة بعض الأنظمة الجمهورية التي تؤكد على **إرادة الشعب كمصدر للشرعية السياسية**، مثل النظام الجمهوري في فرنسا الذي يؤكد على المساواة وسيادة الشعب.بالرغم من أن الديمقراطية المباشرة غير قابلة للتطبيق في الدول الكبيرة، إلا أن أفكار روسو ساهمت في تطوير **المؤسسات الديمقراطية وآليات المساءلة الشعبية** في الأنظمة الحديثة[٣٦].

٤. تأثير نظرية راولز على العدالة الاجتماعية والسياسات الاقتصادية قدم **جون راولز** تصورًا حديثًا للعقد الاجتماعي، حيث أصبح التركيز ليس فقط على شرعية الحكم، بل على **كيفية تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة في الفرص**.أثرت نظريته في تبني العديد من الدول **سياسات الرفاه الاجتماعي**، حيث أصبحت الحكومات مسؤولة عن **تقليل الفجوة الاقتصادية بين الأغنياء والفقراء** وضمان تكافؤ الفرص لجميع المواطنين.يظهر تأثير راولز في الدول التي تتبنى **نظم الضرائب التصاعدية والرعاية الصحية والتعليم المجاني**، مثل الدول الإسكندنافية (السويد، الدنمارك، فنلندا)،

حيث يتم توزيع الثروة بطريقة تضمن تحقيق العدالة الاجتماعية.كما أثرت أفكاره على تطوير **مفاهيم العدالة في النظم القضائية**، حيث أصبحت القوانين تُقيّم بناءً على مدى تحقيقها لمبدأي الحرية والمساواة.[٣٧]**رأي الباحث هوبز** أثر على الأنظمة السلطوية التي تمنح السلطة للحاكم المطلق لضمان الاستقرار.**لوك** ساهم في بناء الديمقراطية الليبرالية الحديثة القائمة على الحقوق الطبيعية وفصل السلطات.**روسو** كان له تأثير كبير على الحركات الثورية والأنظمة الجمهورية التي تعتمد على الإرادة العامة.**راولز** ساعد في تشكيل سياسات العدالة الاجتماعية التي تركز على تكافؤ الفرص وتقليل الفجوة الاقتصادية.كل من هؤلاء الفلاسفة ساهم في تشكيل جزء من الأنظمة السياسية الحديثة، حيث نجد **الأنظمة السلطوية تستلهم من هوبز، والديمقراطية الليبرالية من لوك، والجمهورية الديمقراطية من روسو، والعدالة الاجتماعية من راولز**. هذا يوضح كيف تطورت نظرية العقد الاجتماعي عبر العصور، لتواكب التحديات السياسية والاجتماعية لكل حقبة زمنية.[٣٨]

الخاتمة

بعد استعراض وتحليل تطور نظرية العقد الاجتماعي من هوبز إلى راولز، ودراسة تأثيرها على الأنظمة السياسية الحديثة، يمكن استخلاص مجموعة من **النتائج والتوصيات** التي تلخص أهم ما توصل إليه البحث.

أولًا: النتائج

تطور مفهوم العقد الاجتماعي:

بدأ مفهوم العقد الاجتماعي عند **هوبز** باعتباره آلية لفرض النظام والاستقرار من خلال سلطة مطلقة.

عند **لوك**، تحول إلى أداة لحماية الحقوق الطبيعية والحريات الفردية، مما شكل أساس الديمقراطية الليبرالية.

رأى **روسو** أن العقد الاجتماعي يجب أن يحقق الإرادة العامة، مما جعله أساسًا للديمقراطية المباشرة.

عند **راولز**، أصبح العقد الاجتماعي وسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية، مما جعله يؤثر في السياسات الحديثة المتعلقة بالمساواة والرفاه الاجتماعي.

تأثير كل نظرية على الفكر السياسي الحديث:

أثرت أفكار **هوبز** على الأنظمة السلطوية التي تعتمد على سلطة الدولة القوية لضمان الأمن والاستقرار.

ساهمت نظرية **لوك** في تطوير الأنظمة الديمقراطية الليبرالية التي تؤكد على سيادة القانون وفصل السلطات.

ألهمت نظرية **روسو** الحركات الثورية والجمهورية، وساهمت في تعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار.

أثرت أفكار **راولز** على سياسات العدالة الاجتماعية، مما دفع الدول الحديثة إلى تبني نظم الرفاهية الاقتصادية وتقليل التفاوت الطبقي.

استمرارية نظرية العقد الاجتماعي في الفكر السياسي الحديث:

رغم التطورات الكبيرة في الفكر السياسي، لا تزال **نظرية العقد الاجتماعي** تُشكل مرجعًا مهمًا لفهم شرعية الحكم وحقوق الأفراد.

ظهرت تطبيقات حديثة لمبادئ العقد الاجتماعي في مجال **حقوق الإنسان، العدالة الاجتماعية، والحوكمة الديمقراطية.**

ثانيًا: التوصيات

تعزيز التوازن بين السلطة والحقوق:

يجب أن تستفيد الأنظمة السياسية الحديثة من توازن **هوبز (الاستقرار)، لوك (الحرية)، روسو (الإرادة العامة)، وراولز (العدالة الاجتماعية)** لضمان استقرار المجتمعات.

تطوير آليات جديدة لتحقيق العدالة الاجتماعية:

يمكن للحكومات الاستفادة من أفكار **راولز** في تصميم سياسات اقتصادية تعزز تكافؤ الفرص وتقلل الفجوة بين الطبقات الاجتماعية.

تعزيز دور المشاركة الشعبية في الحكم:

تستدعي تحديات العصر الحديث تطوير **آليات ديمقراطية جديدة** مستوحاة من أفكار **روسو**، مثل توسيع دور الاستفتاءات العامة والاستماع إلى إرادة الشعب في اتخاذ القرارات السياسية.

مراجعة الدساتير والقوانين وفقًا لمبادئ العقد الاجتماعي الحديثة:

ينبغي أن تستمر **الدول الديمقراطية** في تطوير أنظمتها القانونية لضمان تحقيق العدالة والمساواة، مستفيدة من التصورات الحديثة لنظرية العقد الاجتماعي

يُظهر تطور نظرية العقد الاجتماعي كيف انتقلت الشرعية السياسية من كونها قائمة على القوة والاستبداد عند هوبز، إلى حماية الحقوق عند لوك، إلى الإرادة العامة عند روسو، وصولًا إلى العدالة الاجتماعية عند راولز. ورغم اختلاف هذه التصورات، فإنها جميعًا تظل ذات أهمية كبيرة في عالمنا اليوم، حيث تستمر الأنظمة السياسية في البحث عن أفضل السبل لتحقيق **الحرية، المساواة، والاستقرار** في المجتمعات الحديثة.

المصادر

عبد الرحمن بدوي، "مدخل إلى الفلسفة السياسية"، عبد الرحمن بدوي ، مدخل إلى الفلسفة السياسية ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٠ ، مصر ،ص١٦٦

توماس هوبز، "اللوياثان" ، توماس هوبز ، اللوياثان (Leviathan) ، مطبعة جامعة أكسفورد ، ١٦٥١ (النسخة الأصلية) – طبعات حديثة متوفرة ، المملكة المتحدة

جون لوك، "الحكومة المدنية الثانية" ، جون لوك ، رسالتان في الحكم المدني (Two Treatises of Government) ، مطبعة جامعة كامبريدج، ١٦٨٩ (النسخة الأصلية) – طبعات حديثة متوفرة ، المملكة المتحدة

جان جاك روسو، "العقد الاجتماعي" ، جان جاك روسو ، العقد الاجتماعي (Du Contrat Social) ، دار غاليمار للنشر ، ١٧٦٢ (النسخة الأصلية) – طبعات حديثة متوفرة ، فرنسا

جون راولز، "نظرية العدالة" ، جون راولز ، نظرية العدالة (A Theory of Justice) ، مطبعة جامعة هارفارد، ١٩٧١ ، الولايات المتحدة الأمريكية

برتراند راسل، "تاريخ الفلسفة الغربية" ، (*A History of Western Philosophy*) ، مطبعة جورج ألن وأونوين ، 1945 ، المملكة المتحدة ص ٥٨٩–٦٠٥

عبد الرحمن بدوي، "مدخل إلى الفلسفة السياسية" ، عبد الرحمن بدوي ، *مدخل إلى الفلسفة السياسية* ، دار النهضة العربية ، 1980 ، مصر ص ١١٢–١٣٠

حنا أرندت، "في الثورة" ، حنا أرندت ، *في الثورة* (*On Revolution*) ، مطبعة فايكنج ، ١٩٦٣ – طبعات مترجمة لاحقًا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، ص ٢٠١–٢٢٠

محمد عابد الجابري، "نحن والتراث" ، محمد عابد الجابري ، *نحن والتراث* ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1980 ، المغرب ، ص ٧٧–٩٥

علي سامي النشار، "نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام" ، علي سامي النشار ، *نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام* ، دار المعارف ، 1969 ، مصر ص ٣٢٠–٣٤٠

أمارتيا سن، "التنمية حرية" ، دار أوكسفورد للنشر ، 1999 ، المملكة المتحدة ، ص ٧٨–٩٢

دافيد هيوم وجان جاك روسو وجون لوك، "العقد الاجتماعي" ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2017 ، قطر ، ص ١–١٥

عبد الله المخلوق، "نظرية العقد الاجتماعي ونشأة الدولة في العصر الحديث: توماس هوبز، جون لوك، وجان جاك روسو"

، عبد الله المخلوق ، "نظرية العقد الاجتماعي ونشأة الدولة في العصر الحديث: توماس هوبز، جون لوك، وجان جاك روسو" ، المركز الديمقراطي العربي ،2021 ، ألمانيا ، ص ١–٢٠

هوامش البحث

[١] عبد الرحمن بدوي، "مدخل إلى الفلسفة السياسية"، عبد الرحمن بدوي ، مدخل إلى الفلسفة السياسية ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٠ ، مصر ،ص١٦٦

[٢] علي لمقترح ، "محاضرات في النظرية العامة للقانون الدستوري" ، جامعة القاضي عياض، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ، ٢٠١٨ ، المغرب ، ص. ١٥

[٣] جيريمي بنثام ، "مقدمة في مبادئ الأخلاق والتشريع" دار التنوير ، ٢٠١٠ ، لبنان ، ص. ٧٥

[٤] توماس هوبز، "اللوياثان" ، توماس هوبز ، اللوياثان (Leviathan) ، مطبعة جامعة أكسفورد ، ١٦٥١ (النسخة الأصلية) – طبعات حديثة متوفرة ، المملكة المتحدة

[5] عبد الرحمن بدوي، "مدخل إلى الفلسفة السياسية"، عبد الرحمن بدوي ، مدخل إلى الفلسفة السياسية ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٠ ، مصر ،ص١٦٦

[٦] جون لوك، "الحكومة المدنية الثانية" ، جون لوك ، رسالتان في الحكم المدني (Two Treatises of Government) ، مطبعة جامعة كامبريدج، ١٦٨٩ (النسخة الأصلية) – طبعات حديثة متوفرة ، المملكة المتحدة

[٧] توماس هوبز، "اللوياثان" ، توماس هوبز ، اللوياثان (Leviathan) ، مطبعة جامعة أكسفورد ، ١٦٥١ (النسخة الأصلية) – طبعات حديثة متوفرة ، المملكة المتحدة ، ص١٥٢

[٨] جون لوك، "الحكومة المدنية الثانية" ، جون لوك ، رسالتان في الحكم المدني (Two Treatises of Government) ، مطبعة جامعة كامبريدج، ١٦٨٩ (النسخة الأصلية) – طبعات حديثة متوفرة ، المملكة المتحدة ، ص٥٨

[٩] عبد الرحمن بدوي، "مدخل إلى الفلسفة السياسية"، عبد الرحمن بدوي ، مدخل إلى الفلسفة السياسية ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٠ ، مصر ،ص١٦٦

[10] أمارتيا سن، "التنمية حرية" ، دار أوكسفورد للنشر ، ١٩٩٩ ، المملكة المتحدة ، ص ٧٨–٩٢

[١١] جان جاك روسو، "العقد الاجتماعي" ، جان جاك روسو ، العقد الاجتماعي (، (Du Contrat Socialدار غاليمار للنشر ، ١٧٦٢ (النسخة الأصلية) – طبعات حديثة متوفرة ، فرنسا ، ص١٢١

[١٢] جان جاك روسو، "العقد الاجتماعي" ، جان جاك روسو ، العقد الاجتماعي (Du Contrat Social) ، دار غاليمار للنشر ، ١٧٦٢ (النسخة الأصلية) – طبعات حديثة متوفرة ، فرنسا ، ص١٢١

[١٣] أمارتيا سن، "التنمية حرية" ، دار أوكسفورد للنشر ، ١٩٩٩ ، المملكة المتحدة ، ص ٧٨–٩٢

[١٤] جان جاك روسو، "العقد الاجتماعي" ، جان جاك روسو ، العقد الاجتماعي (Du Contrat Social) ، دار غاليمار للنشر ، ١٧٦٢ (النسخة الأصلية) – طبعات حديثة متوفرة ، فرنسا ، ص١٢٢

[١٥] علي سامي النشار، "نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام" ، علي سامي النشار ، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام ، دار المعارف ، ١٩٦٩ ، مصر ص ٣٢٠–٣٤٠

[١٦] برتراند راسل، "تاريخ الفلسفة الغربية" ، (A History of Western Philosophy) ، مطبعة جورج ألن وأونوين ، ١٩٤٥ ، المملكة المتحدة ص ٥٨٩–٦٠٥

[١٧] أمارتيا سن، "التنمية حرية" ، دار أوكسفورد للنشر ، ١٩٩٩ ، المملكة المتحدة ، ص ٧٨–٩٢

[١٨] جان جاك روسو، "العقد الاجتماعي" ، جان جاك روسو ، العقد الاجتماعي (Du Contrat Social) ، دار غاليمار للنشر ، ١٧٦٢ (النسخة الأصلية) – طبعات حديثة متوفرة ، فرنسا ، ص١٣٢

[19] جون راولز، "نظرية العدالة" ، جون راولز ، نظرية العدالة (A Theory of Justice) ، مطبعة جامعة هارفارد، ١٩٧١ ، الولايات المتحدة الأمريكية ، ص٥٦

[20] حنا أرندت، "في الثورة" ، حنا أرندت ، في الثورة (On Revolution) ، مطبعة فايكنج ، ١٩٦٣ – طبعات مترجمة لاحقًا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، ص ٢٠١–٢٢٠

[٢١] جون راولز، "نظرية العدالة" ، جون راولز ، نظرية العدالة (A Theory of Justice) ، مطبعة جامعة هارفارد، ١٩٧١ ، الولايات المتحدة الأمريكية

[٢٢] عبد الرحمن بدوي، "مدخل إلى الفلسفة السياسية" ، عبد الرحمن بدوي ، مدخل إلى الفلسفة السياسية ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٠ ، مصر ص ١١٢–١٣٠

[٢٣] جون راولز، "نظرية العدالة" ، جون راولز ، نظرية العدالة (A Theory of Justice) ، مطبعة جامعة هارفارد، ١٩٧١ ، الولايات المتحدة الأمريكية

[24] محمد عابد الجابري، "نحن والتراث" ، محمد عابد الجابري ، نحن والتراث ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٠ ، المغرب ، ص ٧٧-٩٥

[٢٥] جون راولز، "نظرية العدالة" ، جون راولز ، نظرية العدالة (A Theory of Justice) ، مطبعة جامعة هارفارد، ١٩٧١ ، الولايات المتحدة الأمريكية

[٢٦] محمد عابد الجابري، "نحن والتراث" ، محمد عابد الجابري ، نحن والتراث ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٠ ، المغرب ، ص ٧٧-٩٥

[٢٧] برتراند راسل، "تاريخ الفلسفة الغربية" ، (A History of Western Philosophy) ، مطبعة جورج ألن وأونوين ، ١٩٤٥ ، المملكة المتحدة ص ٥٨٩-٦٠٥

[٢٨] برتراند راسل، "تاريخ الفلسفة الغربية" ، (A History of Western Philosophy) ، مطبعة جورج ألن وأونوين ، ١٩٤٥ ، المملكة المتحدة ص ٥٨٩-٦٠٥

[٢٩] جون راولز، "نظرية العدالة" ، جون راولز ، نظرية العدالة (A Theory of Justice) ، مطبعة جامعة هارفارد، ١٩٧١ ، الولايات المتحدة الأمريكية ، ص١٦٢

[٣٠] برتراند راسل، "تاريخ الفلسفة الغربية" ، (A History of Western Philosophy) ، مطبعة جورج ألن وأونوين ، ١٩٤٥ ، المملكة المتحدة ص ٥٨٩-٦٠٥

[٣١] علي سامي النشار، "نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام" ، علي سامي النشار ، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام ، دار المعارف ، ١٩٦٩ ، مصر ص ٣٢٠-٣٤٠

[٣٢] عبد الرحمن بدوي، "مدخل إلى الفلسفة السياسية" ، عبد الرحمن بدوي ، مدخل إلى الفلسفة السياسية ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٠ ، مصر ص ١١٢-١٣٠

[٣٣] عبد الله المخلوق ، "نظرية العقد الاجتماعي ونشأة الدولة في العصر الحديث: توماس هوبز، جون لوك، وجان جاك روسو" ، المركز الديمقراطي العربي ،٢٠٢١ ، ألمانيا ، ص ١-٢٠

[٣٤] حنا أرندت، "في الثورة" ، حنا أرندت ، في الثورة (On Revolution) ، مطبعة فايكنج ، ١٩٦٣ – طبعات مترجمة لاحقًا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، ص ٢٠١-٢٢٠

[٣٥] دافيد هيوم وجان جاك روسو وجون لوك، "العقد الاجتماعي" ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ٢٠١٧ ، قطر ، ص ١-١٥

[٣٦] دافيد هيوم وجان جاك روسو وجون لوك، "العقد الاجتماعي" ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ٢٠١٧ ، قطر ، ص ١-١٥

[٣٧] عبد الرحمن بدوي، "مدخل إلى الفلسفة السياسية"، عبد الرحمن بدوي ، مدخل إلى الفلسفة السياسية ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٠ ، مصر ،ص١٦٦

[٣٨] عبد الله المخلوق ، "نظرية العقد الاجتماعي ونشأة الدولة في العصر الحديث: توماس هوبز، جون لوك، وجان جاك روسو" ، المركز الديمقراطي العربي ،٢٠٢١ ، ألمانيا ، ص ١-٢٠